



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلاً د.عبدالله المصلح

أكد أن الجلسة المقبلة ستكون رقابية بامتياز الغانم: المجلس حريص على الاضطلاع بدوره الرقابي في الحد من المخالفات والتجاوزات ببعض المؤسسات الحكومية

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن جلسة المجلس المقرر عقدها في العاشر من مارس الجاري ستكون جلسة رقابية بامتياز. وتوقع أن تكون الحكومة جاهزة لتقديم الردود المطلوبة على تقارير ديوان المحاسبة بشأن الملاحظات والمخالفات المسجلة في الحسابات الختامية للوزارات والجهات الحكومية. ورجح الغانم في تصريح للصحافيين أن يرد كل وزير على الملاحظات التي أثيرت في الجلسة الماضية في سابقة ونقلة نوعية تترجم حرص السلطتين التشريعية والتنفيذية على التصدي للفساد ووقف الهدر المالي طبقاً لما جاء في تقارير ديوان المحاسبة. وأكد الغانم حرص مجلس الأمة على الاضطلاع بدوره الرقابي في الحد من المخالفات والتجاوزات في بعض المؤسسات الحكومية، مشيراً إلى أن حسم التقارير الرقابية المكسدة لديوان المحاسبة جزء من تفعيل الدور الرقابي لمجلس الأمة. وأشاد الغانم بحجم الإنجاز الذي حققه مجلس الأمة، مشيراً إلى إقرار 23 قانوناً فيما مضى من دور الانعقاد الحالي مقابل 31

قانوناً أقرها المجلس في دور الانعقاد الماضي. وأوضح الغانم أن جلسة الثانية عشرة من الشهر الجاري مخصصة لمناقشة عدم تطبيق الحكومة للقوانين الصادرة عن مجلس الأمة والتأخير في لوائحها التنفيذية، موضحاً أن النقاش سيركز على 7 قوانين رئيسية أو ما يراه المجلس مناسباً. من جانب آخر استقبل استقبال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الامين العام للهيئة العالمية للاعجاز العلمي في القرآن والسنة د.عبدالله المصلح وذلك بمناسبة زيارته البلاد. حضر اللقاء وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د.عادل الفلاح والامين العام المساعد في الهيئة العالمية للاعجاز العلمي في القرآن والسنة الشيخ عبدالله الحيفي، ومراقب مكتب وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية علي المطيري، من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيسة مجلس الشعب في جمهورية بلغاريا تسيتسكا تساشيفيا بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

«الأولويات» حددت جلسة الأربعاء لمناقشة قوانين الطفل والمهن الطبية و«المواشي الثانية»

التميمي: جلسة الثلاثاء لمناقشة ردود الوزراء على ملاحظات ديوان المحاسبة العبدالله: سنتعامل مع القوانين المنجزة ولم تصدر لوائحها التنفيذية وفق الدستور

الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح عقب خروجه من اجتماع اللجنة: إنه تم الاتفاق على ما سيضمه جدول أعمال مجلس الأمة من مشاريع واقتراحات قوانين في جلساته الثلاث المقبلة. وأضاف الوزير محمد عبدالله في رده على سؤال حول استعداد الوزراء للرد على الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة بشأن وزاراتهم «سترون ردود الوزراء في الجلسة المقبلة للمجلس». وعن القوانين المنجزة، والتي لم تصدر لوائحها التنفيذية، قال «سنتعامل معها بإيجابية كما رسم الدستور والقانون، وردنا سيتم سماعه يوم الجلسة المقبلة».

توافقاً حكومياً لنابيا على كل القوانين والملاحظات لردود الحكومة على ملاحظات ديوان المحاسبة، مشيراً إلى أنه سيعطى الوقت للحكومة المتمثلة بجميع وزرائها لتوضيح ما اتخذوه من اجراءات تجاه الملاحظات التي تمت مناقشتها سابقاً من قبل تقرير لجنة الميزانيات. وبشأن تأخير اللوائح التنفيذية ومدى استعداد الحكومة للرد على اسباب تأخير اللوائح التي أقرها المجلس، طالب التميمي الحكومة بأن تكون مستعدة لإبداء رأيها كاملاً حتى تكون الصورة واضحة للمشروع الكويتي لأنه في النهاية ينبغي إيضاح اسباب عدم صدور اللائحة وبكل شفافية.



جانب من اجتماع لجنة ترتيب الأولويات أمس

وعن مدى استعداد الحكومة لجلسة الخميس، أوضح التميمي أن هناك

النواب حول تأخير إصدار اللوائح التنفيذية من قبل الحكومة.

في جلسة 12 مارس، مبينا أن تم الحديث مع الفريق الحكومي بشأن ملاحظات

اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي أقرها المجلس والتي سيتم التفصيل بها

اجتمعت لجنة ترتيب وتحديد الأولويات البرلمانية أمس بحضور الوزراء محمد العبدالله، هند الصباح، د.علي العمير لمناقشة جدول أعمال جلسة 10 مارس الجاري. وقال مقرر لجنة الأولويات النائب عبدالله التميمي إنه تم الاتفاق على توزيع القوانين على الجلسات المقبلة بدءاً من جلسة الثلاثاء المقبل التي ستخصص لمناقشة ردود الوزراء فيما يخص ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة في تقاريره، مشيراً إلى أنه سيتم استكمال جلسات أيام الثلاثاء والأربعاء لمناقشة قانون المهن الطبية وقانون إنشاء الشركة الثانية للمواشي. وأشار التميمي إلى أن تمت مناقشة الفريق الحكومي بشأن موضوع عدم صدور

الليغصم يطالب الحكومة بالاستعداد الجيد للجلسة المقبلة

التي تنص في اتجاه تنفيذ هذه القوانين بأسرع وقت ممكن.



سلطان الليغصم

أكد الليغصم أن جلسة الخميس ستساهم في الإسراع في تنفيذ القوانين التي أقرها المجلس ولم تقم الحكومة بتنفيذها، ومنها قوانين التأمين الصحي الشامل للمتقاعدين والد B.O.T. هيئة النقل والمشروعات الصغيرة وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وتعديلات الرعاية السكنية وتعديلات الرياضة وغيرها من القوانين غير المنفذة. وبين الليغصم: أننا نحتاج إلى توضيح من الحكومة حول اسباب تأخر تنفيذ هذه القوانين المهمة التي أقرها مجلس الأمة منذ فترة، ولم تصدر لوائحها التنفيذية حتى تاريخه، وبعدها سنضع التوصيات المناسبة

طالب النائب سلطان الليغصم الحكومة بالاستعداد جيداً لجلسة الثلاثاء المقبل والمقرر فيها الاستماع إلى الاجراءات التي اتخذها جميع الوزراء بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة، وكذلك الحال بالنسبة لجلسة الخميس التي خصصها المجلس لمناقشة الأسباب التي أدت إلى تأخر تنفيذ قوانين أقرها المجلس. وقال الليغصم، في تصريح له: إن جلسة الثلاثاء هي الأولى من نوعها التي سيعرض فيها الوزراء ما اتخذوه من اجراءات تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة، وتأتي كمكمل للجلسة السابقة التي استمع فيها المجلس إلى ملاحظات ديوان المحاسبة على هذه الجهات.

بشأن تعديل المادة 19 من القانون 41/93 بشأن شراء الدولة المديونيات وكيفية تحصيلها وتمت الموافقة على الاقتراح، وذلك لتحديث المساواة بين المواطنين وخاصة بالنسبة للعلاء الذين التزموا وبادروا بسداد التزاماتهم للدولة دون تأخير، إن يملك المشرع ما له من سلطة تقديرية أن يفرض تغييراً للمعاملة متى ما كان ذلك مبرراً وفقاً لأسباب موضوعية ومنطقية تملئها المصلحة العامة ومقتضياتها وبالتالي رعاية المصيرين والرفق بهم ونفاذ شهر أفلاسهم ودعم الاقتصاد الوطني الذي يتجه لمد يد العون للمشاريع المتعثرة، وأوضح أن التعديل يجيز لمن صدر حكم بشهر أفلاسه وزيادت موجوداته في أي وقت على قيمة ما يعادل السداد النقدي الفوري لقيمة مديونيته مع الأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون، بأن يتقدم إلى المحكمة بطلب الحكم بانتهاه التنفيذية.

رفضت 4 طلبات برفع الحصانة عن حماد والفضل ودشتي «التشريعية» تقرر تعديلات قانون الفحص الطبي لراغبي الزواج



صالح عاشور ومبارك الحريص ود. عبدالحميد دشتي ونبييل الفضل ود. عبدالرحمن الجيران

الموضوع حيث أنه مرتبط بإعلان صحف الدعوى وكل الأوراق القضائية واستخدام وسائل حديثة سواء الفاكس أو الاتصالات الهاتفية والنصية والرسائل وكل وسائل التواصل شريطة أن تتم طباعتها لإثبات ذلك واستكملنا النقاش حوله، ولكن أرتأينا أن تناقش اللجنة مستشاري وزارة العدل. وأوضح دشتي أن اللجنة نظرت للاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة 2 مكرر للقانون

رقم 31/2008 وهو قانون الفحص الطبي لراغبي الزواج وتمت موافقة اللجنة على المقترح وهذا يحصن الأسر عندما تطلب توفير بعض المستندات التي تؤكد أهلية الطرفين للزواج، وذلك بالتوافق والتراضي بينهم وكذلك عمل دورة تثقيفية لمدة أسبوعين لطرفي الرابطة العقدية لتكون رابطة الزوجية رابطة محصنة. وبين دشتي أن اللجنة ناقشت عدة اقتراحات

قال مقرر اللجنة التشريعية د.عبدالحميد دشتي إن اللجنة نظرت في طلب رفع الحصانة النائبية عن النائب سعدون حماد في قضية مرثي ومسموع وقمرت اللجنة عدم الموافقة على الطلب، وفي البند الثاني طلب النائب رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل وقررت اللجنة عدم الموافقة على طلب رفع الحصانة، والبند الثالث رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية جنح صحافة وقررت اللجنة عدم الموافقة على طلب النائبية برفع الحصانة، والبند الرابع رفع الحصانة عن د.عبدالحميد دشتي وقررت اللجنة عدم الموافقة على طلب رفع الحصانة. وأضاف دشتي أن اللجنة نظرت في البند الخامس بالمشروع بقانون بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم رقم 38/1980 وهناك أربعة مقترحات ذات صلة مقدمة من النواب ولأهمية هذا

الحمدان: قانون تنظيم النشر الإلكتروني أصبح ضرورة ملحة

العامه وفي الكويت ذاتها يتم بواسطة حسابات وهمية او حسابات إخبارية مجهولة المصدر.



حمود الحمدان

البلديات من الضروري تأطير وتقنين هذه الوسائل من خلال تعريف حجم الحريات الممنوحة بهذه الوسائل من خلال قانون ينظمها، مشيراً إلى أن تشريع قانون النشر الإلكتروني بات أمراً ضرورياً لتنظيم العملية خاصة أن دولا كخبرة سبقتنا لسن تشريع منظم كهذا. وذكر الحمدان أهمية وجود قانون يبين الصحيح من الخطأ وهذا يخدم الجميع بمن فيهم أعضاء مجلس الأمة، ولذلك قانون النشر الإلكتروني مهم التي تحصل في هذه المواقع مطالبا الحكومة بضبط المواقع الإلكترونية إضافة إلى تفعيل قانون الجرائم الإلكترونية ووضع عقوبات ضد كل من يسيء للأخيرين تحت أسماء وهمية، مؤكداً أن القانون يجب ان يكون متماشياً مع الدستور وعدم تعارضه مع الحريات

أكد عضو اللجنة التعليمية النائب حمود الحمدان على إيمانه التام بالحرية المنضبطة بالضوابط النابعة من الشريعة الإسلامية الغراء والقوانين المنظمة، لافتاً إلى أن الزعم بأن هناك حرية مطلقة زعم باطل لا يتوافق مع عقل أو منطق. وقال الحمدان في تصريح صحافي: إن الشعب الكويتي أصيل بطبعه ومتسامح، ولم يفتقر إلى إلقاء التهم جزافاً، وهذه أمور طارئة مع برامج التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يحتم على المشرع تنظيم استخدامها بما يضمن الأمانة والصدق وعدم التعرض للأخرين. وأضاف الحمدان أنه بعد انتشار مواقع التواصل بشكل كبير ووسط الفوضى الإخبارية الكبيرة التي تضرب في تلك المواقع من الإساءة لأشخاص أو طوائف أو حتى التعرض لآمن

الجيران: مجلس الأمة سيقف بحزم أمام الالتفاف على قيم المجتمع الكويتي لتبرير الاختلاط في التعليم

والمستور مستمر على هذا الأساس المستقر وأي محاولة لزعزعة هذه الثوابت لن يقبلها المجتمع الكويتي، والمجلس سيقف برجاله ونواب الأمة بحزم أمام محاولات الالتفاف على قيم المجتمع الكويتي الأصيل لتبرير الاختلاط تحت ذرائع وحجج واهية، والغريب أننا لا نسمع بهذه الأعداء في الدول المجاورة القريبة. والمؤسف حقاً أننا نشاهد التعليم يتقدم في العالم أجمع إلا أننا في الكويت نتأخر في المباني والمعاني.

بالتقنيات الحديثة اللازمة لتطوير التعليم. وأكد الجيران أن التيارات الدينية السياسية ليست حجة على الدين حيث إن مواقفها متقلبة، فهي ليست أصلاً ثابتاً لنقيس عليه، فلا يهمننا قناعتها بجدوى الاختلاط اليوم. وفي الختام، شدد الجيران على أن الأهم من ذلك كله أن الشريعة الإسلامية تقضي بعدم جواز الاختلاط بهذه الصورة التي تتنافى مع الآداب التي تربي عليها الأجيال، والنواب والقيم والاتجاه العام للدولة

وإصلاح منظومته لا تخضع للأراء الشخصية والاجتهادات الفردية. وأشار فيما يتعلق بتأخر جامعة الشداية إلى أنه ليس بسبب إنشائها جامعتين منفصلتين وإنما لمصالح المتفكرين وسرراق المال العام الذين لا يهمهم إنجاز مشاريع التنمية بقدر ما يهمهم مصالحهم الخاصة ولو كانت على حساب التعليم واستمرار معانسات إدارة الجامعة من ضيق المكان وعدم تجهيز المرافق العلمية والمختبرات



د.عبدالرحمن الجيران

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية: إن وزارة التربية مثقلة بالهموم وتضخم الملفات وعدم التنسيق بين أجهزتها وعدم تخصص القياديين فيها وغياب الأهداف العامة للتعليم وضعف المخرجات والارتقاء ببناء المدرسين، لافتاً إلى أن هذه المسائل تنصدر الأولويات. وتابع الجيران في تصريح صحافي بقوله: أما رأي الوزير الشخصي في قانون منع الاختلاط فإنا التعليم